مساهمة الصناعات الثقافية والإبداعية في الاقتصاد اللبنانيّ

الإحصاءات الثقافية في خدمة التنمية الاقتصادية

ملخص تنفيذي

معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

بيروت، لبنان - تشرين الأول 2020

بدعم من

تمهيد

يتّفق عدد كبير من الدراسات التي أُجريت مؤّخراً، والتي يعود أحدثها إلى العام 2015, على أنّ الصناعات الثقافية والإبداعية اللبنانية تمتلك القدرة الأكبر على النموّ مقارنة ببلدان الشرق الأوسط الأخرى (البنك الدولي, 2018). وفي الواقع، **كانت الصناعات الثقافية والإبداعية عاملاً رئيسياً في تكوين الثروة في لبنان بين عامي 2004 و2015, حيث بلغت مساهمتها حوالي 4.75% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2015, أي 2.3 مليار دولار** وفقاً لـ«تقرير الاقتصاد الإبداعي 2010» الصادر عن مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وهي نسبة يمكن مقارنتها بمثيلتها في الولايات المتحدة. وبتعبير آخر، فإنّ مساهمة الصناعات الثقافية والإبداعية في تكوين الثروة في لبنان تبلغ **ضعفَي مساهمة القطاع الزراعي، وتُعادل مساهمة قطاع البناء** في تكوين تلك الثروة.

وفي العام 2010, حلّ لبنان في المرتبة الأولى بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث نسبة مساهمة الصناعات الإبداعية في تكوين الثروة, متقدّماً على دول مثل الأردن وسوريا والإمارات العربية المتحدة (الأونكتاد, 2010). وحتى العام 2015، آخر الأعوام التي كان ممكناً إجراء مقارنات دولية فيها على هذا الصعيد، كان **لبنان يتفوق على بلدان مثل مصر والمكسيك وكندا والفيليبين وروسيا وجامايكا من حيث مساهمة الصناعات الثقافية والإبداعية في إجمالي الناتج المحلي.**

إلاّ أنّ **هذا القطاع يبدو وكأنّه دخل منذ العام 2018 مرحلة ركود تلتها مرحلة انكماش،** شأنه في ذلك شأن الحركة الإجمالية للاقتصاد اللبناني، والتي أظهرت حتى العام 2018 معدّلات نموّ قريبة من الصفر, تلتها اعتباراً من العام 2019 معدّلات نموّ سلبيّة. وإذا بدا أنّ عدداً من القطاعات يقاوم (كقطاعي المجوهرات والتلفزيونات) في سياقٍ عام بالغ الصعوبة، وتطبعه أزمة ثلاثيّة الأوجه، اقتصادية وصحية وأمنية، فإنّ أشكالاً أخرى من التعبير الثقافي باتت مهددة (كفنون أداء العروض)، وهو ما يدفعنا اليوم إلى تحديد «الفنون المعرّضة للخطر».

يقدم هذا التقرير دراسة تفصيلية حول مساهمة الصناعات الثقافية والإبداعية في الاقتصاد اللبنانيّ بين العامين 2016 و2019، وتحليلاً معمّقاً لقطاعات المسرح والمهرجانات والأفلام والمجوهرات وبثّ الموسيقى عبر الإنترنت وألعاب الفيديو. امتدّت عملية جمع البيانات والعمل الميداني بين تشرين الثاني 2019 وحزيران 2020، **وبالتالي يتوقّف هذا البحث عند السنة المالية 2019, لكنّه يتوسّع أحياناً ليتطرّق إلى بعض التطورات في الفصلين الأول والثاني من العام 2020.**

الفكرة العامة التي تنبثق من هذا التقرير هي مركزية الصناعات الثقافية والإبداعية في التخصص الاقتصادي للبنان. تمتلك الصناعات الثقافية والإبداعية قيمة مضافة كبيرة، وتشكّل قطاعاً استراتيجيّاً للبنان، يستطيع بلدنا أن يجعل منه واحداً من عناصر قوّته الكبرى لتحقيق الاندماج السليم في التبادلات التجاريّة والماليّة الخاصّة بالعَولمة. تقترح هذه الوثيقة توصيات ومسارات عمل لسياسات ناشطة تهدف إلى تطوير هذا القطاع ونموّه. تباعاً، كل تصحيح أو تصويب للنموذج الاقتصادي اللبناني يتطلب حتماً اعادة النظر بالامكانيات الفعلية للصناعات الثقافية والابداعية وتفعيل طاقاتها المستقبلية.

منهجية البحث وجمع البيانات

مع الأخذ بالاعتبار مجمل التقارير الموجودة والبيانات غير المباشرة والمتاحة من خلال المؤسسات الدولية الكبرى، استندت الدراسة إلى **التصاريح المالية الصادرة عن مديرية المالية العامة.** وفي إطار احترام قانون حماية البيانات الشخصيّة أو التشريعات الضريبية، وضعت المديرية العامة للمالية بتصرّف الدراسة **التصاريح الضريبية الفصلية المُغفَلة الأسماء بين العامين 2016 و2019 لـ 1,272 مكلّفاً في قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية, والذين ينتمون إلى 38 فئة** في القطاعات الفرعية أي الفنون البصرية، والإعلام المرئي والمسموع، وفنون أداء العروض والمهرجانات، والصّاغة والمجوهرات، والتراث، والنسيج، والنشر والصحافة، بإجمالي **20,400 معاينة على مدى أربع سنوات.** استُكملت هذه المرحلة بدراسات ضريبية مفصلة تناولت الشركات الخمس ذات أرقام الأعمال الأعلى في مجالات المجوهرات والمهرجانات والمسرح والسينما.

كذلك وضعت إدارة الجمارك بتصرف الباحثين البيانات الجمركية للفترة ما بين 2011 و2020 (الفصلان الأوّل والثاني من العام 2020), لتحليل تطوّر الواردات والصادرات والميزان التجاري الإبداعي لثلاثين منتجاً ثقافياً وإبداعياً, بإجمالي 300 معاينة تمّت على الصادرات ومثل هذا العدد على الواردات وأرصدة الموازين التجارية (باستثناء الخدمات).

استُكملت هذه المقاربة المحاسبية **بتحليل بنيويّ أظهر بنية القطاعات الفرعية المختلفة كما بتحليل الأنشطة الأساسيّة للأطراف الفاعلين الرئيسيين،** ووظائفهم الاقتصادية، ونطاق نشاطهم الثقافي.

كذلك أُجريت جولتان من المشاورات، الأولى مع أربع عشرة بلدية، والثانية مع 123 من العاملين في المجال الثقافيّ ينتمون إلى سبع قطاعات فرعية، من أجل تقييم التحديات الحالية للقطاع، وتحديداً في مرحلة جائحة كورونا وجفاف مصادر التمويل.

وفي النهاية، استُكملت دراسة الأرقام والبيانات المتاحة بمقابلات فردية معمّقة أجريت مع أكثر من 30 طرفاً رئيسياً (مبدعون وجهات فاعلة في الإبداع و/أو الثقافة) يعملون في مجالات مختلفة، بالإضافة إلى مجموعتَي نقاش (للسينما وفنون أداء العروض) تتضمّنان الأطراف الرئيسيين في هذين القطاعين الفرعيين.

تسمح البيانات التي جُمعت في هذه الدراسة بأن نتتبّع وبالتفصيل بين عامي 2016 و2019، عائدات الأنشطة الثقافية والإبداعية والتي **بلغ متوسّطها مليار دولار سنوياً، أي نصف إجمالي عائدات قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان.** أمّا النصف الآخر فلا يزال مجهولاً من الناحية المحاسبيّة. ويرجع ذلك إلى عوامل مختلفة، منها ميل الجهات الاقتصادية العاملة في لبنان إلى عدم إخضاع أنشطتها كافّة إلى الضرائب، وتعذُّر قياس بعض الأنشطة الإبداعية.

بعكس السلع، يصعب إدراج الخدمات الإبداعية في نظام محاسبة ثقافية: ونعني بذلك تحديداً التراث غير المادي، والموسيقى، والخدمات المعمارية، والبرمجة وألعاب الفيديو. ومن جهة أخرى، تعذّر الحصول على أرقام موثوق بها حول مساهمة الحِرف اليدوية، والتي يُمارَس قسم كبير منها خارج أيّ إطار نظاميّ.

الجدول 1 | تطوّر مساهمة الصناعات الثقافية والإبداعية (بالدولار الأميركي) وفقاً لتصنيفنا بين عامي 2016 و2019

تصنيف الصناعات الثقافية والإبداعية	2016	2017	2018	2019
فنون أداء العروض والمهرجانات (باستثناء الموسيقى)	92,835,167	114,514,367	99,330,352	86,144,627
الفنون البصرية	36,396,776	38,165,192	38,019,488	31,400,757
النسيج: تصنيع وتصليح	18,249,234	17,224,705	15,869,161	14,354,155
السينما	87,000,295	93,086,065	89,171,695	78,810,150
المتاحف والمواقع والحفاظ على التراث	12,060,354	14,880,729	11,824,232	12,810,295
النشر: الكتب والصحافة	494,256,050	476,757,914	417,898,006	353,028,202
الأفلام والمسلسلات التلفزيونية	46,930,695	50,222,884	49,298,732	41,446,005
المجوهرات وتصميم الأزياء	188,215,028	182,775,566	237,611,406	265,469,611
الإعلانات	6,509,287	8,515,990	12,182,424	10,788,639
مجموع الصناعات الثقافية والإبداعية	**982,452,887**	**996,143,410**	**971,205,494**	**894,252,442**

باتباع تصنيف اليونسكو للإحصاءات الثقافية (إطار الإحصاءات الثقافية)، يمكن تجميع الأنشطة الثقافية والإبداعية في ستة مجالات ثقافية:

الجدول 2 | الاحصاءات الثقافية في لبنان للعام 2017 حسب تصنيف اليونسكو

الكتب والصحافة	476.8 مليون دولار
الفنون البصرية والحرف (بما في ذلك المجوهرات والمنسوجات)	223.2 مليون دولار
القطاع المرئي والمسموع ووسائل الإعلام التفاعلية	143.3 مليون دولار
الفنون المسرحية والمهرجانات	114.5 مليون دولار
التصميم والخدمات الإبداعية (بما في ذلك تصميم المجوهرات وتصميم الأزياء)	23.5 مليون دولار
التراث (المتحف، والمواقع والمحافظة عليها، باستثناء التراث الطبيعي)	14.9 مليون دولار
المجموع	**996.1 مليون دولار**

ذروة تاريخية في 2017، ثمّ انكماش اعتباراً من 2018

في السنوات الأخيرة، سلكت الصناعات الثقافية والإبداعية الاتّجاه العام للاقتصاد اللبناني، لتسجّل في العام 2017 أعلى رقم مبيعات لها، **بزيادة طفيفة عن العام 2016 نسبتها 1.4%، شبيهة بنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي.** وفي العامين 2018 و2019، دخل القطاع حالاً من الانكماش، مترافقاً بذلك مع الاتّجاه العام للاقتصاد الوطني، وعانى بشدّة تباطؤ مستويات النشاط، مع **معدلات نمو سلبيّة بلغت -2.5% في 2018 و -7.9% في 2019.** وتراجع ما تحقّقه الأنشطة الاقتصادية التي تشملها هذه الدراسة من رقم يزيد عن 996 مليون دولار في 2017 إلى أقل من 895 مليون دولار في 2019. ونظراً إلى أن معدّلات التغيّر في أرقام المبيعات المسجّلة بين العامين 2016 و2019 تتشابه مع معدلات النموّ في الاقتصاد اللبناني، ومع تقدير الجزء غير القابل للتتبّع من إيرادات الصناعات الثقافية والإبداعية (والبالغ الضعفين تقريباً) **يمكننا أن نستنتج أن الأهمّية النسبيّة التي تمثّلها الصناعات الثقافية والإبداعية هي بحدود 5% من الناتج المحلي الإجمالي، بقيمة سوقية تزيد عن ملياري دولار.**

الشكل 1 | معدل النمو وحجم إيرادات الصناعات الثقافية والإبداعية بين عامي 2017 و2019

تطوّر أهمّ القطاعات الإبداعية الفرعيّة في لبنان

أظهرت بعض القطاعات الفرعية قدرة على التكيّف مع دورة الانكماش التي بدأت منذ العام 2018، لكنّ قطاعات فرعيّة أخرى تبدو اليوم بحال خطر، نتيجة للأزمات المتعدّدة: الاقتصاديّة والأمنيّة والصحيّة.

وهكذا ارتفعت مساهمة منتجات الصّاغة والمجوهرات في الصناعات الثقافية والإبداعية من 18% في 2017 إلى 30% في 2019, فيما انخفضت مساهمة أداء فنون العروض من 12% إلى 10%, وحافظت السينما على الدرجة عينها من الأهمية بين عامي 2016 و2019, بما نسبته 9% من الصناعات الثقافية والإبداعية.

1 | النشر: قطاع يحافظ على المركز الأول برغم الأزمة

يحقق قطاع النشر القيمة الأكبر من الإيرادات (476 مليون دولار في 2017), أي ما يقارب نصف إجمالي الإيرادات في 2016, لكنه لم يمثّل إلاّ 43% من إجمالي إيرادات الصناعات الثقافية والإبداعية في 2018 (417 مليون دولار), وأقل من 40% في 2019 (353 مليون دولار).

قبل العام 2007، **كان قطاع النشر والصحافة هو الذي يحقّق الرقم الأعلى من الإيرادات ويوظف العدد الأكبر من العاملين،** فيشكّل وحده 37% من مجمل القطاع, ويوظف 39% من اليد العاملة الإبداعية, ويتضمّن 41% من المؤسسات الإبداعية. ووفقاً لبيانات الأونكتاد في العام 2015, مثّلت صادرات نشر «الكتب والصحف» نصف الصادرات الإبداعية للبنان, أي 119 مليون دولار (يمثل هذا الرقم فرقاً طفيفاً بالنسبة إلى حساباتنا المستندة إلى البيانات الجمركية).

2 | المجوهرات: الميزة التنافسية الرئيسية للبنان

وفقاً لتصنيفنا، **يحتل قطاع تصنيع وتصليح المجوهرات الفرعيّ المرتبة الثانية** بعد النشر، فقد بلغت إيراداته حوالي 168 مليون دولار في 2017 وارتفعت إلى أكثر من 246 مليون دولار في 2019، محقّقاً بالتالي النموّ الأكبر بين كلّ القطاعات الفرعية في إطار الصناعات الثقافية والإبداعية.

3 | فنون أداء العروض والمهرجانات: قطاع فرعيّ في خطر

يحتل **القطاع الفرعي «فنون أداء العروض والمهرجانات» المرتبة الثالثة** من حيث رقم الأعمال، متقدماً على السينما، وقد حقق إيرادات بلغت ما يقرب من 115 مليون دولار في 2017 و99 مليون دولار في 2018, ولكنه عانى كذلك الانكماش الأشدّ, بعدما بلغت إيراداته 86 مليون دولار في 2019, بانخفاض قدره 13% بين عامي 2018 و2019.

4 | السينما اللبنانية: عصر ذهبيّ معرّض للتباطؤ قبل الأوان

بلغت السينما اللبنانية ذروتها في العام 2017، لتشهد بعد ذلك انخفاضاً حاداً بدءاً من العام 2018. مع مبيعات بلغ متوسّط قيمتها 87 مليون دولار سنوياً بين عامي 2016 و2019, وصل هذا القطاع إلى ذروته التاريخية في 2017, حين تجاوزت مبيعاته 93 مليون دولار, قبل أن يشهد في 2018 انخفاضاً بنسبة 4% مقارنة بـ 2017, وفي 2019 انخفاضاً بنسبة 12% مقارنة بـ 2018. في العام 2019, حققت السينما عائدات بقيمة 78.8 مليون دولار, لكن هذا القطاع يحافظ على أهمّية ثابتة بين الصناعات الثقافية والإبداعية, ممثّلاً 9% من القطاع الثقافي والإبداعي بين العامين 2016 و2019.

5 | تصميم الأزياء: قطاع فرعيّ لا يستغلّ كلّ إمكاناته

يُظهر تطوّر أرقام الاستيراد والتصدير في قطاع تصميم الأزياء عجزاً كبيراً في الميزان التجاري. بلغ الرقم التراكميّ لقيمة صادرات صناعة الملابس 210 مليون دولار بين عامَي 2016 و2020. كما أنّ إجمالي رقم المبيعات التراكمي للمنسوجات للفترة الممتدّة بين 2016 و2019 بلغ 729.8 مليون دولار, بالرغم ممّا تواجهه هذه الصناعات من تحديات بنيوية وأخرى مرتبطة بالسياق العام للأحداث. في 2018, بلغت مساهمة قطاع المنسوجات الإبداعي الفرعي (الإنتاج والتصليح, باستثناء التصميم) 15.8 مليون دولار, ومثّل 9% من إجمالي مبيعات القطاع.

هبوط الصادرات، باستثناء النشر والمجوهرات

وفقاً لبيانات الأونكتاد، التي توقفت في العام 2015، يبدو أن لبنان **قد بلغ ذروة تاريخيّة في صادراته من الصناعات الثقافية والإبداعية في العام 2014،** والتي بلغت 263 مليون دولار.

بناءً على بيانات الجمارك اللبنانية (باستثناء الخدمات التي لا تحتسب)، يبيّن تطوّر الميزان التجاري بين عامي 2016 و2019، أن الصناعات الإبداعية اللبنانية تلعب دوراً مهماً في التخصص الاقتصادي الإقليمي، حتى إن استحال تقدير وزنها.

ولكن يبدو أن إجمالي الصادرات الإبداعية من لبنان بدأ يتراجع اعتباراً من العام 2014, بينما راحت الواردات تتزايد بسرعة. وبحسب أرقام الجمارك اللبنانية, ارتفعت الواردات في العام 2015 بنحو 12% مقارنة بالعام 2014, بينما انخفضت الصادرات بنحو 24%, فتراجع الميزان التجاري الثقافي والإبداعي من فائض قدره 5.4 مليون دولار إلى عجز قدره 61.7 مليون دولار.

وبين العامين 2015 و2018, تضاعف العجز مرة أخرى, فارتفع من 61.7 مليون دولار في 2015 إلى 123 مليون دولار. فيما يتعلّق بقطاع النشر, فإن الفائض البالغ 68 مليون دولار في 2014 تقلص باطّراد ليصل إلى 30 مليون دولار في 2019, وأقل من 8 ملايين دولار في الفصلين الأول والثاني من 2020. أمّا القطاع المرئي والمسموع فحافظ على مستوى صادرات مستقرّ نسبيّاً, بقيمة 3 ملايين دولار سنوياً, بلغ ذروته في العام 2010 (10 ملايين دولار).

شهد تصدير المجوهرات والأحجار والمعادن النفيسة نموّاً كبيراً بين 2016 و2019, فارتفع من 586 مليون دولار في 2017 إلى أكثر من 1.4 مليار دولار في 2019. وفي الفئة عينها، مثّلت الصادرات الإبداعية من المجوهرات ومنتجات الصّاغة ما نسبته 10%, لتزيد عن 110 مليون دولار في 2012. كما أن رصيد الميزان التجاري الخارجي الخاصّ بـ«منتجات الصّاغة والمجوهرات» شكّل فائضاً فقط بين عامي 2011 و2014, لينخفض ويسجّل في 2018 عجزاً قدره 80 مليون دولار.

بصورة عامة، يبدو أن الميزان التجاري الثقافي والإبداعي يعاني عجزاً متكرّراً، باستثناء العام 2014 (بعد زيادة كبيرة في الصادرات). ويبدو أنّ قطاعَي النشر و«منتجات الصّاغة والمجوهرات» هما الوحيدان اللذان يسجّلان فائضاً في الميزان التجاري الخارجي حتى الآن.

إمكانات توظيف عالية: 5.8% من اليد العاملة

لا تزال البيانات المتعلقة بالوظائف والعمل في القطاعات الإبداعية قليلة جدّاً في لبنان، على غرار القطاعات الاقتصادية الأخرى، بسبب غياب الدراسات الاستقصائية الوطنية حول اليد العاملة بين عامي 2007 و2018.

لمّا كان سوق العمل والتوظيف خارج نطاق هذه الدراسة، اعتمدنا على تقاطع البيانات الموجودة، (رغم أنها غالباً غير مكتملة ومتناقضة)، لوضع فرضيات العمل. وقد تبيّن أنها تتماشى مع نتائجنا التجريبية.

تقدّر دراسة إدارة الأحصاء المركزي ومنظمة العمل الدولية لعام 2018, أن 13 ألف شخص (بمن فيهم 3 آلاف امرأة فقط) يعملون في المهن الفنية, أي 0.8% من إجمالي القوى العاملة، وهو ما يتناقض بشكل صارخ مع البيانات القطاعية التي تمكّنا من جمعها في إطار هذه الدراسة.

وفقاً لتقارير ماك كينسي والبنك الدولي، يوظف القطاع الإبداعي 4.5% من اليد العاملة, أي 75 ألف شخص, وهو رقم يبدو لنا أنه يقلل جدّاً من تقدير إمكانات التوظيف في هذا القطاع. وفي الواقع, يبدو أن إجمالي اليد العاملة الإبداعية يمكن تقديره وبشكل معقول بما لا يقل عن 100 ألف شخص، أي حوالي **5.8% من اليد العاملة**، منهم 25 ألفًا في قطاع المعلومات والاتصالات و60 ألفاً في المهن «العلمية والفنية». هذا الرقم المقدّر لعديد اليد العاملة الإبداعية لا يشمل الحرفيين والعمال المهرة العاملين في الأنشطة الداعمة للقطاع الثقافي أو الإبداعي، ولا يشمل المهن الإضافية في مجالات التعليم أو الصحة، والمعماريين، والمهندسين، ومهندسي الديكور الداخلي.

إذا أضفنا إلى المهن الإبداعية بالمعنى الدقيق للكلمة (100 ألف شخص)، مجمل العمال المهرة والحرفيين (والذين يستحيل تحديد الجزء الإبداعي لديهم)، نحصل على يد عاملة **«ذات إمكانات إبداعية» يبلغ عديدها 360 ألف شخص, أي 20% من إجمالي القوى العاملة.**

المجوهرات

تشير التقديرات إلى أن قطاع المجوهرات (ما خلا خدمات التصميم) **أنتج في عامي 2016 و2017 قيمة سنويّة معلنة بلغ متوسّطها 170 مليون دولار, لتتجاوز 219 مليوناً في 2018, وتصل إلى ما يقرب من 246 مليوناً في 2019.** أصبح لبنان في العام 2014 خامس أكبر مصدّر للمجوهرات إلى أوروبا, بعد أن شهد قطاع المجوهرات نهضة كبيرة بين العامين 2010 و2019 مع زيادة الطلب المحلي والدولي على المنتجات اللبنانية. وبذلك وصل حجم التجارة الخارجية للمجوهرات والأحجار الكريمة إلى 1.5 مليار دولار (ما يوازي 3% إلى 4% من الناتج المحلي الإجمالي) في 2019، مسجّلاً فائضاً في الميزان التجاري الخارجي.

يتكون قطاع الصاغة والمجوهرات وتجارة المعادن النفيسة وشبه النفيسة من 373 مؤسّسة مسجلة, تعمل 76% منها في تجارة المجوهرات والساعات بالتجزئة، تُضاف إليها 43 شركة متخصصة في التصميم الإبداعيّ للمجوهرات والموضة (تصميم الأزياء), ليصل المجموع إلى 416 مؤسّسة (بما فيها مؤسسات تصميم الأزياء). ويبدو أن هذه الصناعة اللبنانية ترتكز إلى تاريخ طويل من الذوق الرفيع وحدس الأعمال والانجذاب إلى العمل في الذهب والأحجار الكريمة, ومشاركة عدد كبير من المغتربين في تجارة المجوهرات العالمية, ووجود عدد لا بأس به من كبار هواة جمع المجوهرات ذوي الشهرة العالمية. وفي النهاية, تظلّ المجوهرات اللبنانية تعتمد اعتمادًا وثيقًا على تدفقات السياح, فالمبيعات ترتفع بشكل عام بنسبة 60 إلى 80% بين شهري حزيران وآب مع ارتفاع طلبات السياح واللبنانيين العاملين في الخليج على شراء المجوهرات. ومع ذلك، يعاني القطاع نقص الشفافية والأعباء التي تفرضها البيروقراطية الإدارية لا سيما في ما يتعلق بالصادرات، وعدم الاستقرار السياسي وهجرة الأدمغة والمواهب. كما أنّ نقص القدرة التنافسية للصناعات اللبنانية التي لم تحدّث عملية الإنتاج لتصل بها إلى الأتمتة يهدّد مستقبل قطاع المجوهرات في لبنان الذي يواجه منافسة متزايدة من الدول الآسيوية.

فنون أداء العروض والمهرجانات

تتألف فنون أداء العروض من المسرح (الرسمي أو غير الرسمي) والمهرجانات والمعارض، بالإضافة إلى العروض المقدّمة في النوادي والحانات، وفقاً لتصنيف اليونسكو. **وقد مثلت 12% من إجمالي مبيعات الصناعات الإبداعية والثقافية في لبنان في 2017, ولكنها في 2019 لم تحقق سوى 10% من ذلك الإجمالي**. في 2017, بلغت مبيعاتها السنوية ذروتها (114.5 مليون دولار), قبل أن تبدأ في انحدار بطيء ترافق والوضع الاقتصادي العام للبلاد. ومع ذلك, من اللافت للاهتمام أنّ رقم المبيعات هذا يتركز حول خمسة أو ستة مهرجانات وطنية تمثل 34% منه, تتجاوز إيراداتها عتبة 3 ملايين دولار.

أمّا المهرجانات التي تمثل حصة كبيرة من فنون أداء العروض، فهي غير مربحة أو لم تعد كذلك، بسبب تضخّم التكاليف الذي يقضم من هوامشها الربحيّة، إضافة إلى الضرائب المفرطة التي تعيق نشاطها بين العامين 2016 و2019. يعتمد تمويل المهرجانات على ثلاثة مصادر مختلفة: الرعاية بنسبة 30 إلى 50%, وبيع التذاكر, والمنح التي تقدّمها الحكومة (وهي ضئيلة). هذه المنح الحكومية المتأخرة الدفع والتي قُدّرت بنحو 2.6 مليون دولار أميركي في العام 2017، هي اليوم محلّ إعادة نظر بسبب انخفاض قيمة الليرة اللبنانية والأزمة المالية. ومع ذلك، تشكّل المهرجانات حالة خاصة بسبب الفوائد الكبيرة غير المباشرة التي تنتج عنها بفعل اجتذابها للسياح (بالنسبة إلى المطاعم والفنادق والمحالّ التجارية).

في لبنان نحو 43 مسرحاً, منها 7 فقط بقيت مفتوحة في 2020. وإضافة إلى التأثير الاقتصادي، للمسرح الرسمي وغير الرسمي أهمية كبرى على الصعيدين الاجتماعي والثقافي، لا سيما من خلال قوة التغيير التي يمثلانها.

وأخيراً، أدت تكلفة عدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة إلى زيادة النفقات المرتبطة بالأمن و«بدلات المخاطر» المدفوعة للفنانين الأجانب. كما أنّ القمع والرقابة يمثلان عقبتين أخريين أمام تطوّر فنون أداء العروض. تفتقر هذه الفنون إلى الرؤية الوطنية، والمساحات الفنية العامة، فضلًا عن معاناتها نضوب الموارد مما يهدد قدرتها على الصمود و«مقاومتها الثقافية».

السينما

يمثل عرض الأفلام وحده ثلث إيرادات القطاع، في حين أنه لا يمثل إلاّ 16% فقط من عدد المؤسسات المسجلة. وتتقاسم الثلثين المتبقيين من الإيرادات الشركات العاملة في القطاعات الفرعية، أي الإنتاج والتوزيع والخدمات الفنية.

بين العامين 2005 و2019، وصل 119 إنتاجاً سينمائيّاً لبنانيّاً إلى شباك التذاكر، مع تسجيل زيادة كبيرة بدءاً من العام 2008. يُضاف إليها عدد معين من الإنتاجات السينمائية التي لم تصل إلى شباك التذاكر، ولكنها عُرضت في المهرجانات. شهدت أرقام بيع تذاكر الأفلام اللبنانية الأجنبية في دور السينما ارتفاعاً مذهلاً منذ بداية العقد الماضي (نمو بنسبة 43% في 2017). يمكننا بصورة عامّة التأكيد على أنّ السينما اللبنانيّة شهدت عصراً ذهبيّاً خلال العقد المنصرم. فاحتلّ لبنان موقع الصدارة إقليميّاً في حقلي الإنتاج ونشاط ما بعد الإنتاج، مصدّراً إنتاجه السمعي والبصري إلى القسم الأكبر من العالم العربي، مع 37 شركة إنتاج مصرحة أرباح للدولة بين عامي 2016 و2019.

لكن يعجز العديد من شركات الإنتاج المحلية عن تغطية تكاليف تمويل الأفلام (باستثناء الأفلام المنتجة مع شركاء دوليين). وهكذا فإن الإنتاج مع شركاء دوليين يشكل حلاً ممكناً لمشاكل التمويل والتوزيع. وبالتالي، فإن دعم الدولة بالغ الأهمية للوصول إلى اتفاقيات تعاون في القطاع المرئي والمسموع تعود بالنفع على تطوير هذه الصناعة.

جرى الحديث عن كثير من سبل التحسين، مثل إعادة تشكيل النقابات، ودعم إنشاء وسائل جديدة للتوزيع (بخاصة عبر الإنترنت والفيديو بحسب الطلب)، ودمج السينما في مناهج التدريس وتعديل أنظمة الضرائب الحالية. أخيراً، قد يكون التمييز الإيجابي لصالح السينما اللبنانية وتشجيع محطات التلفزيون على بث الإنتاج المحلي وسيلتين ممتازتين للترويج لهذا القطاع الفرعي وتوسيع نطاق الجمهور المحلي.

تصميم الأزياء

بين العامين 2016 و2019، تُعتبر بيروت مدينة إبداعية بامتياز وعاصمة إقليمية مهمّة للإبداع. ومع مصممين مثل إيلي صعب وطوني ورد وربيع كيروز، بات لبنان من أبرز دول المنطقة في هذا المجال. **وعلى الرغم من أن الأزياء الراقية تبقى ذات تأثير اقتصادي ضعيف (11% من القطاع الفرعي)، إلا أنها لا تزال من أقوى مصادر الإشعاع الثقافي.**

الواقع أنّ ما يقرب من 60% من المؤسسات تتعاقد من الباطن لتنفيذ بعضٍ من - أو كامل - إنتاجها، مع مصانع أو مشاغل محلية، نصفها متخصص في الخياطة والملابس الجاهزة الفخمة وفساتين الزفاف. لكنّ هذه النسبة تتناقص في قطاع الأزياء الراقية. **فكبرى دور الأزياء توظّف ما متوسّطه 30 إلى 60 خياطاً ومطرّزاً، في حين أن دور الأزياء الأخرى، الأقل شهرة، تكتفي بعدد قليل من الأشخاص المؤهلين.** يتقاضى هؤلاء في بداية حياتهم المهنية ما بين 800 و1,000 دولار شهرياً.

اتّجه تصميم الأزياء في لبنان إلى المستويات الأرقى من خلال مبيعات الإنتاجات المحدودة العدد. **فمعظم إنتاج كبار المصممين اللبنانيين مكوّن من قطع حصريّة، تُباع بأسعار مرتفعة لزبائن أثرياء من منطقة الخليج العربيّ، مع مبيعات محدودة الحجم.**

بسبب هذا الموقع النخبوي، تتكفّل الواردات بتغطية الطلب على الملابس الجاهزة. فقدرات الإنتاج المحدودة، وتكاليف الإنتاج المرتفعة، والمنافسة القوية والرسوم الجمركية المتدنّية على المنتجات المستوردة، ترغم صناعة الملابس على أن تحصر نفسها بالأسواق الراقية، وبالتالي التخلي عن الملابس الجاهزة الرخيصة. وقد شهدت السنوات الأخيرة، نمو قطاع الألبسة الجاهزة الراقية الذي يشكل قطاعاً واعداً في ظل الأزمة الحالية وتراجع قيمة الليرة اللبنانية.

توصيات من أجل سياسة عامة خاصّة بالصناعات الثقافية والإبداعية

إنّ أيّ سياسة دعم للقطاع الثقافي والإبداعي يمكنها أن تستفيد من استنادها إلى أربع ركائز رئيسية، وهي: تعزيز الأطر التشريعية والضريبية والتنظيمية والنقابية القائمة، تعزيز عملية الإعداد والمناهج الفنيّة، تطوير الأدوات الرقمية، وإقامة شراكات مستدامة وتفاعلية.

1 | تعزيز الأطر التنظيمية والتشريعية والمالية والنقابية

برغم الزيادة السنوية الرمزية في موازنة وزارة الثقافة، تظلّ هذه الموازنة محدودة للغاية (33 مليون دولار في العام 2019) ولم تمثّل في العام 2020 إلاّ ما نسبته 0.24% من الموازنة العامة للدولة. تبقى هذه النسبة أقل بكثير من عتبة الـ 1% التي دعت إليها منظمة اليونسكو. بعض التوصيات الملحة:

- إنشاء جهاز وطني للإحصائيات الثقافية وقاعدة بيانات للصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان؛
- مراجعة الوضع القانوني للفنّانين وطرق تمويل الصندوق التعاضدي الخاص بهم؛
- إصلاح الإطار الضريبي لإزالة الازدواج في التكليف، وتقديم تحفيزات وإعفاءات ضريبيّة ومراجعة الرسوم الجمركية؛
- تعزيز دور وزارة الثقافة.

2 | دعم الصناعات الثقافية والإبداعية من خلال التدريب والتعليم

لا يمكن تطوير القطاعات الإبداعية بدون تأهيل الموارد البشرية وتدريبها والارتقاء بها إلى مستوى الاحترافية إن على مستوى المهن الأفقية كإعداد الموازنات والإدارة العامة، أو المهن الفنيّة.

وهذا الأمر يقتضي:

- تحديث المناهج الأكاديمية لتوجيهها نحو مزيد من الاحترافية؛
- تحسين الدعم المخصص لمواكبة المشاريع والتدريب المستمر للمحترفين؛
- توفير أدوات التعلم الإلكتروني كالدراسات المكثّفة عبر الإنترنت (MOOC).

فضلاً عن ذلك، لا يوفر النظام التربوي اللبناني للشباب أية فرصة للاطّلاع أو للتوعية على الثقافة بمعناها الإبداعي، وهو ما يشكّل ضرورة لخلق جمهور الغد المثقّف والواعي، ولذلك يجب:

- إصلاح المناهج في الصفوف الابتدائية والثانوية لتشمل مادّة الثقافة وتشجيع التعليم الفني والثقافي؛
- تعزيز الشراكات بين الفنّانين والمدارس لاستحداث مجالات تآزر جديدة وفرص للفنّانين (وظائف) كما لتدريب المدرّبين والمتعلّمين (ورش عمل، مراكز فنيّة في الوسط المدرسيّ، إلخ...).

3 | دعم انتقال الصناعات الثقافية والإبداعية إلى الرقمنة

الواقع أنّه من الضروري تطوير استخدام الأدوات الرقمية الجديدة للارتقاء تدريجيّاً من العمل على إنقاذ هذه القطاعات إلى تحقيق النمو المستدام ولتمكين الفنانين والمصممين من الاستفادة من دوائر التمويل الابتكاري. وذلك عبر:

- دعم مبادرات البنوك التعاونية والتمويل الجماعيّ (crowdfunding)؛
- تطوير نُظُم ثقافية إلكترونية (minihubs) عبر وسائل التواصل لتعزيز البيئة الرقمية وريادة المشاريع الثقافية مع إنشاء مساحات للقاءات والاجتماعات، والعمل المشترك والابتكار، وخاصة المبادرات التعاونية بين مواهب العالم الرقمي والمبدعين.

4 | إيجاد شراكات استباقية ومتنوعة

إن تعزيز منطق الشراكة شرط ضروري لتطبيق سياسات عامة خاصة بالصناعات الثقافية والإبداعية تكون شاملة ومطبّقة بطريقة فعّالة، وتؤدي إلى «لامركزية الثقافة» خاصة أننا نشهد اليوم تطور النشاطات الفنية المحلية في معظم المدن الكبيرة في لبنان. في الواقع، إن السلطات المحلية ومن مبدأ تفرّع السلطة هي الأقدر على تحديد حاجات مجتمعها على المستوى الثقافي. من الضروري تطوير شبكات عابرة للأوطان تربط المدن اللبنانية بالمدن الأخرى بهدف تبادل المعرفة والخبرة، كما لضمان تعريف العالم بالصناعات الثقافية والإبداعية اللبنانية. بالإضافة إلى ذلك، يعد تفعيل دور البلديات مجال تدخّل وثيق الصلة، شأنه شأن تشجيع الحراك الثقافي. وذلك من خلال:

- تعزيز دور البلديات في إطار قدرتها على تمويل ومساندة مشاريع خاصة بالصناعات الثقافية والإبداعية؛
- تطوير شبكات عابرة للأوطان مع المدن المتوسطيّة والتوصل إلى اتفاقيات تعاون مع البلدان الأخرى؛
- تشجيع الحراك الثقافي في المناطق اللبنانية ومع البلدان الأخرى.

يقترح التقرير أيضاً خطوطاً عريضة لنظام وطني للإحصائيات الثقافية يتمحور حول المنتجات الثقافية وبعض الخدمات الإبداعية، مما يسمح في المستقبل بوضع إحصائيات ثقافية خاصة بلبنان.

ويمكن تصنيف هذه التوصيات وفقاً لأربعة محاور: البنى التحتية والمعدات، الدعم المؤسساتي، التدريب، وريادة المشاريع الثقافية.

الخاتمة

تمتلك الصناعات الثقافية والإبداعية قيمة مضافة كبيرة، وتشكّل قطاعاً استراتيجياً للبنان، يستطيع بلدنا أن يجعل منه واحداً من عناصر قوّته الكبرى لتحقيق الاندماج السليم في التبادلات التجاريّة والماليّة الخاصّة بالعولمة. تقترح هذه الوثيقة توصيات ومسارات عمل لسياسات ناشطة تهدف إلى تطوير هذا القطاع ونموّه وذلك على مرحلتين زمنيّتين: في القريب العاجل، بهدف إنقاذ النسيج الثقافيّ الحاليّ، وعلى المدى البعيد لتحقيق تأثير بنيويّ ومستدام. ومن هنا، على أيّ جهد فعّال أن يقرن ما بين تقديم الحلّ العاجل في أشهر قليلة، وخطّة تطوير على سنوات خمس.

اليوم، وأكثر من أيّ وقت مضى، لا يمكن تصنيف الثقافة والإبداع مجالات «ثانويّة» ضئيلة الأهمّية، حيث العمل المؤسساتي يبقى مسألة اختياريّة. على العكس من ذلك، إنّ أيّ نهوض للبنان يجب أن يمرّ حكماً عبر إعادة تفعيل ونموّ الصناعات الثقافية والإبداعية التي تولّد الثروات والوظائف وإمكانيّات التصدير للاقتصاد المنهار حاليّاً. يجب اعتبار الأزمة الراهنة فرصة لإعادة صياغة النموذج الإنتاجي للبنان، واعتماد الممارسات الجيدة في تنظيم القطاع الإبداعي ومحاربة حالة الهشاشة القائمة، والعمالة غير النظامية.